جـــامعة الفيوم
كلـية التربيـــــة
قسم أصول التربية

استخدام أسلوب الكلفة- الفعَّالية لتحليل جودة التعليم والاعتماد ببعض مدارس مرحلة التعليم الأساسي

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية
تخصص أصول التربية (اقتصاديات تعليم)

مقدمة من الباحث

محمود عمر أحمد عيد

مدرس مساعد بالقسم

إشراف

أ.د. مراد صالح مراد زيدان
أستاذ أصول التربية ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب كلية التربية - جامعة الفيوم

أ.د. عمرو محي الدين محمد
أستاذ الاقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

أ.د. يوسف عبد المعطي مصطفى
أستاذ ورئيس قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم
كلية التربية – جامعة الفيوم

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

﴿... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾

(الأحقاف: الأية ١٥)

إهـــــداء

إلى من ربياني صغيرا ورعياني كبيرا وغرسا في حب العلم إلى والدي ووالدتي عافاهما الله و أطال في عمرهما ....

إلي أساتذتي الأفاضل..... الذين تعلمت علي أيديهم الكثير .

إلى من وقفت بجانبي وقدمت لي المساعدة في كل خطواتي إلى

زوجتي الغالية

إلى من ضحوا من اجلي وأخذت من وقتهم الكثير أبنتى جنى، وأبني أسامة

إلى من يواكب في مسيرتي ، وقدموا لي يد المحبة والوفاء والإخلاص إلى أخوتي الأعزاء

إلى هؤلاء جميع اهدي هذا الجهد

إليهم أهدي ثمرة هذا العمل

ملخص الدراسة

ويحتوي على:

- **الملخص العربي.**
- **الملخص الإنجليزي.**

يُعد التعليم من القضايا التي تحظى بالإجماع على أهمية دوره وضرورة تطويره، والارتقاء بكفاءته، لأن موضوعه هو بناء الإنسان المصري القادر على التعامل مع معطيات العصر، وما يشهده من تغيرات وتطورات متسارعة على المستويين الوطني والعالمي، ولا خيار لنا إلا بناء هذا الإنسان باعتباره وسيلة التنمية وغايتها المنشودة.

لذا فإن تطوير التعليم في العالم العربي عامة وفي مصر خاصة حمل تغيرات إيجابية عبر السنين يأتي في مقدمتها الكثير من الإيجابيات التي تحدث في التعليم مثل الزيادة الكبيرة في أعداد الخريجين والمتعلمين مع طفرة في تعليم البنات، وتطوير قدرات المعلمين عن طريق تدريب مئات الآلاف منهم (مثل برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي التي طبقته بعض الجامعات المصرية)، ومحاولة استخدام التكنولوجيا في المدارس من خلال إنشاء معامل الحاسب الآلي داخل كل مدرسة. كل ذلك يمكن أن يؤدي تحت شروط معينة إلى نقلة إيجابية في مجال التطوير التكنولوجي من خلال تدريس العلوم الحديثة وإدخال التكنولوجيا المتقدمة في المدارس بما فيها من أجهزة كمبيوتر ووسائط متعددة.

وبالرغم مما يبذل من جهود لتطوير التعليم المصري إلا أنه يواجه العديد من الإخفاقات والسلبيات منها على سبيل المثال:

- ضعف ثقة بعض فئات المجتمع بمؤسسات التعليم الرسمية وكثرة ظهور المدارس الأهلية وذلك بسبب انخفاض كثافة الفصول بالمدارس الأهلية وتدريس بعض المقررات باللغة الإنجليزية.
- انتشار مراكز الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية المدرسية وغير المدرسية والتي تكلفت ١٢ مليار جنية مصري في العام الدراسي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م .
- انخفاض كم وكيف الأنشطة الطلابية الصفية واللاصفية وكذلك الأنشطة المنهجية واللامنهجية لكثرة عدد التلاميذ في الفصل الواحد وعدم استعداد المدارس لهذه الأنشطة.

- ما أشارت إليه العديد من الأدبيات المعاصرة من أن المدارس المصرية ما زالت أسيرة المنظومة الفكرية التقليدية في فلسفتها ومناهجها وهياكلها وإدارتها.

ولعلاج هذه المشكلات وغيرها اتجه العالم عامة إلى تبني مفهوم كل من ضمان الجودة والاعتماد، وأصبح هناك اهتمام بتحديد ووضع المعايير، التي تقود العمل في مؤسسات التعليم قبل الجامعي والجامعي، ويتضح ذلك من العديد من الندوات والمؤتمرات التي أقيمت لمناقشة أبعاد الجودة وكيفية تطبيق مبادئها في مجال التعليم، ومن أهم الأمثلة على ذلك مؤتمر كلية التربية، جامعة حلوان والذي عقد في ٢٠٠٣م تحت عنوان " الجودة الشاملة في إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة"، المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب والذي عقد في بيروت مايو ٢٠٠٤ تحت عنوان " استراتيجيات التقويم لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم"، ومؤتمر جامعة القدس المفتوحة بفلسطين تحت عنوان "جودة التعليم قبل الجامعي" والذي عقد في ٣-٥ يوليو ٢٠٠٤، ومؤتمر كلية التربية الثامن جامعة الفيوم تحت عنوان " جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام في الوطن العربي"، والذي عقد في مايو ٢٠٠٧، ومؤتمر الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، والذي عقد في ٢٠٠٧م ، تحت عنوان " الجودة في التعليم العام" وغيرها من المؤتمرات العديدة التي عقدت في مجال الجودة.

هناك أيضاً العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية الأخذ بنظام الجودة في التعليم كمنطلق لتحسين التعليم على كافة المستويات وبكل الدول متقدمه منها أو نامية، إلا أنه لم يتم تحليل الجودة بشكل اقتصادي من أي من هذه الدراسات حيث سعت معظم الدراسات إلى تناول الجودة من حيث استخراج المؤشرات والمعايير والتوصية بالأخذ بهذا النظام في التعليم، ودور أعضاء هيئة التدريس في نظام الجودة، وتحسين الكفاءة الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية، والبعض منها حاول قياس الكلفة اللازمة للجودة والبعض الآخر حاول قياس فعَّالية المؤسسة التعليمية، ودراسة علاقة فعَّالية المدرسة ببعض المتغيرات الأخرى مثل الرضا الوظيفي وتحصيل الطلاب وسلوك المواطنة وكفاءة المعلم، إلا أن هناك قلة في الدراسات التي تناولت تحليل فعَّالية المؤسسة التعليمية في ضوء الكلفة الموجهة لها، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى فعَّالية الكلفة الموجهة لضمان جودة التعليم والاعتماد بمدارس التعليم الاساسي بجمهورية مصر العربية؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية والتي تتمثل في:

١. ماهية التعليم الأساسي المصري وفلسفته وأهدافه وواقعه بجمهورية مصر العربية؟
٢. ما واقع عمليتي ضمان الجودة والاعتماد بمرحلة التعليم الأساسي؟
٣. ماهية أسلوب الكلفة – الفعالية وكيفية استخدامه في مجال التعليم؟
٤. ماهية فعَّالية مدرسة التعليم الأساسي، وكيف يمكن قياسها؟
٥. ما فعَّالية الكلفة الموجهة لضمان الجودة والاعتماد بمدارس التعليم الاساسي؟
٦. ما أهم الآليات التي يجب اتخاذها لتحقيق أقصى فعَّالية بأقل كلفة ممكنة للتعليم الاساسي بجمهورية مصر العربية؟

<u>أهداف الدراسة:</u>

من خلال ما سبق يلحظ أن أهداف الدراسة تتمثل في:

- التعرف على مفهوم التعليم الأساسي المصري وفلسفته وأهدافه وواقعه.
- إلقاء الضوء واقع عمليتي ضمان الجودة والاعتماد بمرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية.
- تعرف ما هية أسلوب تحليل الكلفة – الفعالية وكيفية تطبيقه في التعليم.
- تعرف ما هية فعالية مدرسة التعليم الأساسي وكيفية قياسها.
- تحليل فعَّالية الكلفة الموجهة نحو تحقيق ضمان الجودة والاعتماد بمدارس مرحلة التعليم الأساسي.
- التوصل إلى أهم الآليات التي يجب اتخاذها لتحقيق أقصى فعَّالية مدرسية بأقل كلفة ممكنة.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها وهو التعليم الأساسي وفعالية الكلفة الموجهة لضمان جودته واعتماده ومن ثم تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

أولاً : الأهمية النظرية وتتمثل في:

- أهمية جودة التعليم واعتماده حيث أنها القضية التي تسيطر على حال التعليم في الوقت الحاضر، فكل مؤسسة تعليمية تسعى نحو استيفاء معايير الاعتماد.
- تعد الدراسة إسهاماً نظرياً قد يحقق خطوة نحو الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسات التعليمية وإمكانياتها المادية.
- قلة الدراسات العربية التي تناولت دراسة الكلفة الموجهة لتحقيق ضمان جودة العملية التعليمية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية وتتمثل في:

- أهمية جانب التمويل فهو العائق أمام معظم المؤسسات في تحقيق أهدافها.
- قد توفر الدراسة قدر من المعلومات لصانعي القرار المعنيين بشئون جودة التعليم واعتماده والخبراء والمهتمين والباحثين في المجال.

منهج الدراسة وأدواتها :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي؛ الذي من خلاله سوف يتم وصف الوضع الحالي لضمان جودة المدارس الكلفة الموجهة لعمليتي ضمان الجودة والاعتماد بهذه المدارس، وفي إطار هذا المنهج يتم تحليل الوضع للتوصل إلى أهم الآليات التي تحقق الاستغلال الأمثل للكلفة الموجهة للجودة لتحقيق أقصى فعَّالية.

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على أسلوب الكلفة– الفعَّالية في تحليل الفعَّالية في ضوء الكلفة الموجهة لضمان الجودة وذلك بمقارنة المدارس المعتمدة والمدارس غير المعتمدة بمرحلة التعليم الأساسي لتحليل عمليتي ضمان الجودة والاعتماد في هذه المدارس، ويستعين الباحث باستبانة ومقابلات شخصية وبطاقة ملاحظة بالإضافة إلى فحص الوثائق بالمؤسسات التعليمية.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

أولاً : الحدود الجغرافيا:

تم تطبيق الدراسة على عينة ممثلة من مدارس التعليم الأساسي الحكومية المعتمدة وغير المعتمدة بمحافظتي القاهرة والفيوم؛ حيث تمثل محافظة الفيوم نموذج للمحافظات الإقليمية، ومحافظة القاهرة نموذج للمحافظات الكبرى.

ثانياً: الحدود الزمنية:

تم تطبيق أدوات الدراسة الميدانية في الفترة من ٢٠١٣/٢/١٠ إلى ٢٠١٣/٣/٢١.

ثالثاً: الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة في قياسها لفعَّالية المدرسة على استخدام خصائص المدرسة الفعَّالة (متلازمات المدارس الفعالة السبعة) في ذلك نظراً لصعوبة النماذج الأخرى في القياس طبقاً لطبيعة المجتمع المصري وهذا ما يتناوله الفصل الخامس من الدراسة بالتحليل.

إجراءات الدراسة :

تتلخص إجراءات الدراسة فيما يلي :

١- استعراض الإطار العام للدراسة من خلال مشكلة وأهداف الدراسة ومصطلحات الدراسة والدراسات السابقة وإجراءات الدراسة.

٢- تناول التعليم الأساسي مهفومه، أهدافه، وأهميته والمشكلات التي يتعرض إليها، وواقعه بجمهورية مصر العربية. ويعد هذا الفصل إجابة عن السؤال الأول للدراسة.

٣- تحليل واقع عمليتي ضمان الجودة والاعتماد بمرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية ومقارنته بأحد النماذج العالمية، وهذا الفصل إجابة عن السؤال الثاني للدراسة.

٤- تحليل أسلوب الكلفة– الفعَّالية لنظام جودة التعليم والاعتماد ببعض مدارس مرحلة التعليم الأساسي بجمهورية مصر العربية وكيفية تطبيقه، وهذا الفصل إجابة عن السؤال الثالث للدراسة.

٥- تناول ما هية فعَّالية مدرسة التعليم الأساسي مفهومها وأساليب قياسها بالتحليل، ويعد هذا الفصل إجابة عن السؤال الرابع للدراسة.
٦- الدراسة الميدانية للوقوف على فعَّالية مدارس التعليم الأساسي المعتمدة ومقارنتها بفعَّالية المدارس غير المعتمدة. ويعد هذا الفصل إجابة عن السؤال الخامس للدراسة.
٧- التوصل لأهم الآليات التي تمكن الاستغلال الأمثل للكلفة الموجهة لضمان الجودة بمدارس التعليم الأساسي المصري واعتمادها. ويعد هذا إجابة عن السؤال السادس والأخير للدراسة.

خلاصة نتائج الدراسة

يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يلي:

أولاً: الفلسفة التي تقوم عليها عملية الاعتماد لا تميز بين مدرسة معتمدة ومدرسة غير معتمدة، فبعد عملية الاعتماد تظل طريقة التعامل مع المدرسة المعتمدة مثل المدرسة غير المعتمدة، حيث تخضع لطريقة المصبات في التحاق التلاميذ بها وتخريجهم منها، بمعنى أن المدرسة يُفرض عليها قبول تلاميذ من مدرسة بعينها، كذلك يُفرض عليها التحاق خريجيها بمدارس بعينها مثلها مثل أي مدرسة، كذلك ليس هناك حرية للطلاب للالتحاق بالمدرسة المعتمدة. فالموضوع لا يدخل فيه مبدأ المنافسة فكل تلميذ طبقاً للمنطقة المتواجد بها يُفرض عليه مدرسة المنطقة أو الحي. كذلك ليس من حق المدرسة المعتمدة اختيار مُعلميها عند احتياجها لذلك بل يُفرض عليها من قبل الإدارة التعليمية ومن الممكن عند حدوث فائض أن يتم نقل مُعلِم من مدرسة معتمدة إلى أخرى غير معتمدة. ومن ثم لا تحصل المدرسة المعتمدة على مميزات تخصها عن المدارس غير المعتمدة ليصبح الاعتماد هدف للتنافس.

ثانياً: طريقة الصرف من ميزانية المدرسة مُحدد من قبل إدارة المدرسة في بنود معينة، وغير مسموح لمدير المدرسة بتطوير معمل للكمبيوتر مثلاً، أو معمل للعلوم بل كل المصاريف لا بد أن تدخل في الإصلاحات فقط وباقي الميزانية يتم تحويلها إلى الإدارة التعليمية. فمن الجدير بالذكر أن مدرسة معتمدة لم تستطيع شراء مجسمات

كوسائل تعليمية لأن ذلك لا يدخل في بنود الصرف، وتم حصولها على الاعتماد بدون تطوير وسائلها التعليمية.

ثالثاً: تبين من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية تحقق زيادة في الفعالية التعليمية لأربع مدارس معتمدة، بينما لم تحقق الكلفة زيادة في الفعَّالية لأربع مدارس أيضاً (مدارس: عمر بن الخطاب بروبيل، مدرسة النصر الإعدادية بنات، مدرسة الدكتور طه حسين الإبتدائية، مدرسة الشهيد محمد حسين الذهبي)، أي أنه يمكن القول إلى أن نسبة النجاح في تحقيق مستوى عال من الكلفة – الفعالية بالنسبة لعملية الاعتماد هي ٥٠%، وهي نسبة ضعيفة بالنسبة للكلفة المنفقة من قبل المدرسة والإدارة التعليمية.

رابعاً: وجود قصور مشترك بين العديد من المدارس المعتمدة عينة الدراسة تتمثل في.

- قلة مناقشة إدارة المدرسة لممارسات المدارس الناجحة مع المُعلِمين داخل المدرسة لوضعها في الاعتبار أثناء العمل.
- قلة الفرص المتاحة – إلا لم يكن انعدام هذه الفرص– لتعليم أولياء الأمور كيفية مساعدة أولادهم للنجاح في المدرسة.
- ضعف الاتصال المتبادل بين الأسرة والمدرسة.
- قلة الرحلات الميدانية المرتبطة بالتعليم داخل الفصول الدراسية.
- ضعف استخدام المُعلِمون للتقنيات الحديثة لإبراز نقاط القوة والضعف لدى التلاميذ.
- قلة الفرص المتاحة لتعليم التلاميذ كيفية تقويم أدائهم.

ومن ثم يمكن عرض بعض مقترحات الدراسة فيما يلي:

أولاً: العمل على أن تقوم فلسفة عملية الاعتماد على وضع امتيازات للمدرسة التي تحصل على الاعتماد مثل حرية الالتحاق بها للتلاميذ المتميزين وحرية قبول المدرسة لتلاميذها، وحرية اختيارها لمُعلِميها، كذلك وجود امتياز مادي لمُعلِمي وإدارة المدرسة يضاف على المرتب.

ثانياً: إعطاء الفرصة للمدرسة سواء كانت معتمدة أو غير معتمدة في صرف بعض من ميزانيتها على تطوير معامل الكمبيوتر ومعامل العلوم وكذلك تطوير الوسائل التعليمية.

ثالثاً: وضع عقوبات معينة على المدرسة التي لا تنمي من نفسها في فترة زمنية محددة للوصول للاعتماد. حتى يصبح هناك ثواب وعقاب تتنافس من أجله المدارس، ومن ثم يتم تحسين العملية التعليمية ككل.

رابعاً: الاهتمام بما يلي من أجل التغلب على ما جاء في الدراسة الميدانية من بعض السلبيات منها:

- توفير فرص لتعليم التلاميذ كيفية تقويم أدائهم.
- العمل على تطبيق استراتيجيات التعلم التعاوني داخل الفصول الدراسية.
- توفير فرص للتلاميذ لاستخدام الكمبيوتر داخل المدرسة من خلال زيادة عدد معامل الكمبيوتر.
- الحرص على قيام المُعلِم بتصحيح الواجبات المنزلية خاصة في المرحلة الإعدادية، ومناقشة حلول هذه الواجبات داخل الفصل الدراسي.
- توفير وجبة غذائية أفضل مما تقدم حالياً بإضافة عصير مع قطعة الفطير التي يحصل عليها تلاميذ التعليم الابتدائي، كذلك تعميم توفير الوجبة الغذائية على مرحلتي التعليم الأساسي وخاصة في المناطق الفقيرة.